**مصادر شرعية النظام السياسي وتأثير العولمة عليها**

تتعدد مصادر الشرعية للنظم السياسية منذ إقامة الدول القومية الحديثة حيث وضع اتفاق ويستفاليا الأسس الرئيسية لإقامة الدول القومية ذات السيادة، حيث أن النازعات التى كانت قائمة بين الممالك فى القرون الوسطى كانت موضوعها الرئيسى هو السيادة حيث كان كل ملك يسعى إلى فرض سيادته على النطاق الجغرافي حول مملكته وقد أفضت تلك النزاعات والحروب إلى دمار المدن والبشر حتى تم اتفاق ويستفاليا والذى بدوره أنهى مرحلة من الصراعات القوية فى قارة أوربا، وكان أهم نتائج اتفاق ويستفاليا والذى ووضع الأسس لبناء دول قومية حديثة هى حق اعتراف الدول بنفسها وبمصالحها وسيادتها وأقرت المساواة بين الدول المسيحية جميعا كاثوليك وبروتستانت وقامت بإسقاط سلطة بابا الكنيسة، وأيضا خلقت نظام للعلاقات الدبلوماسية بين الدول لمنع أعمال التجسس والتدخل فى الشئون الداخلية للدول، وعملت الاتفاقية على إحداث التوازن بين الدول. وبناءا على ذلك فقد تم وضع الأسس لبناء الدول القومية والتى تتكون عناصرها من النطاق الجغرافى، الشعب، السيادة.

حيث أن الشعب هو مجموعة من الأفراد مشتركين في تصور عام عن هويتهم السياسية ولديهم ثقافة متجانسة ولغة وتاريخ واحد مثل الدول العربية حيث يجمعهم هوية واحدة ولغة واحدة ودين واحد مما سهل من قيام الدولة القومية. والنطاق الجغرافى أو الاقليم وهى مساحة من الأرض محددة لمعيشة هذا الشعب، بغض النظر عن حجم هذه المساحة وعن حجم الموارد الموجودة بها، والسيادة وهى اعتراف الدول السايدية الأخرى بها من حيث السيادة الخارجية وداخليا هو قدرة السلطة السياسية على ممارسة كافة السلطات داخل الاقليم على الشعب وتقبل الشعب لهذه السلطة.

ولقد أضاف ماكس ويبر عنصريين مهمين للدولة الحديثة وهما الشرعية والحكومة أو السلطة السياسية

ويعتبر مفهوم الشرعية من أهم المفاهيم الأساسية فى علم السياسة حيث أنه يشير إلى مدى الرضا والقبول العام للنظام السياسي كونه موافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا. ومن هذا المنطلق يعتبر القبول العام للنظام السياسى وقبول الطاعه له من أهم عوامل قيام النظام السايسى والدولة، ويعتبر خلاف ذلك سلطة استبداية حيث فرض السيطرة والقوة على الشعب بالقوة من غير قبول عام يعتبر استبداد ويسبب نوع من الهشاشة للنظام السياسى حيث يعتبر عدم القبول وعدم الشرعية نقطة ضعف للنظم السياسية والتى تعتمد على الاستبداد وخصوصا وقت الأزمات المستعصية للدول مثل الحروب أو المجاعات أو الأزمات الاقتصادية الشديدة أو السياسية.

أما العنصر الثانى وهو السلطة السياسية أو الحكومة وهى الفاعل أو التنظيم الذى يكون له حق استعمال القوة وتنفيذ القانون والمحاسبة وغالبا ما تكون هى الحكومة وتٌشكل من قبل السلطة التى تحكم سواء جاءت عن طريق الانتخابات أو بالطرق الاستبدادية مثل الانقلابات.

وبناءا على ما قدمه ويبر فإن مفهوم الشرعية يعتبر هو المؤشر الذى يعطى النظام السياسى القوة فى التمثيل السياسى للدولة أمام دول العالم وأمام المؤسسات الدولية وأيضا أمام المعارضة الداخلية، حيث أن المعارضة السياسية تستثمر فى هذا العامل إذ دائما ما تحاول المعارضة نفي الشرعية عن النظام أو حتى تنتقص منه كذريعة لرفض سيطرة النظام ومحاولة التشكيك في شرعيته تمهيدًا لإسقاطه، وتعد كل من المظاهرات والاعتصامات ودعوات الانفصال أو التحرر ومطالبات التقسيم مظهرًا من مظاهر فقدان شرعية النظام الحاكم، وعلى النقيض من ذلك يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي دليل على تمتع النظام الحاكم بالشرعية ووجود قبول ورضا شعبي بأداء السلطة.

وقد حدد ماكس ويبر مصادر لامتلاك النظام السياسى الشرعية حتى يتقبل الشعب سلطته الحاكمة وهى كالتالى:- التراث والتقاليد، الزعامة الكاريزمية، العقلانية المتمثلة فى القانون.

ويقصد بالتراث والتقاليد هى مجموعة الأعراف سواء الدينية أو الاجتماعية والتى يعتمد عليها النظام السياسى فى تحقيق رضا المحكومين، ويعتبر الدين من أهم الأركان التى تعتمد عليها النظم السياسية لتثبيت حكمها مثل أوروبا فى القرون الوسطى والتى كانت تعتبر الحق الالهى مع الحاكم، ونرى فى عصرنا الحالى الشرق الأوسط حيث يعتبر الدين عنصرا فاعلا للنظم الحاكمه لبناء شرعيتها مثل النظام السعودى والذى تم بناء شرعيته على الدين حيث كانت الحركة الوهابية ركن من أركان النظام فى اعتماد السلطة الدينية الحاكمة فى المملكة ويظهر ذلك فى تسمية الملك بخادم الحرمين الشريفين، وأيضا وضع هيئة دينية لمبايعة الملك للحكم وإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر للمحافظة على تطبيق الشعائر الدينية داخل المملكة، وهذا جعل الشعب قابلا للحكم من قبل الأسرة الملكية حيث طبيعة البيئة المحافظة للقبائل فى منطقة الحجاز جعلت النظام السياسى يعتمد اعتمادا كليا على الدين ليتم قبوله من قبل المحكومين. ومن الممكن أن تتاكل مصادر الشرعية للنظام مثل شرعية حرب أكتوبر فى الحالة المصرية والتى اعتمد عليها الرئيس السادات ومن بعده الرئيس مبارك حيث وطد الانتصار عى اسرائيل شرعية وامتداد النظام الحاكم حيث يعتبر ذلك أول انتصار على اسرائيل منذ بدء الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين وهو ما كان له أثر كبير على الوطن العربى بأكمله، وبنى النظام الحاكم المصرى سلطته على تلك الشرعية وقام من خلال ذلك بالتوسع فى صلاحيات وسلطات العسكريين داخل النظام السياسى والاقتصادى وأيضا تعيين كثيرا من العسكريين فى مناصب حكومية رفيعة وأيضا داخل جميع الهيئات والوزارات، وتم قبول ذلك من قبل الشعب ولكن مع مرور الزمن وانقضاء أجل معظم من شاركوا فى الحرب بانتهاء عصر مبارك فقد تاكلت تلك الشرعية ولم يعد لها وزن حيث أن الاجيال اللاحقة لم تحضر الحرب وتعتبرها جزء من التاريخ وأن الوضع حاليا له استحقاقات أخرى ذات أهمية مثل الحريات والديمقراطية وإلخ وقد تجلى ذلك أثناء الثورة فى يناير 2011 ومابعدها.

أما العنصر الثانى من مصادر الشرعية وهو الكاريزما والزعامة فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، فالقيادات الكاريزمية تسعى إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على جميع المراكز بالدولة، وأقوى مثالا على ذلك هو الحالة السوفيتية حيث سيطر ستالين بكاريزماته على جميع مناصب الاتحاد السوفيتى وقاد الشعب الروسى فى الحرب العالمية الثانية بالرغم من هزيمته من قبل ألمانيا إلا أنه استطاع أن ينتصر فى الحرب على ألمانيا، وهتلر أيضا يعتبر من أكثر الشخصيات ذات الكاريزما التى سيطرت على شعبها وبنى شرعية نظامه على تلك الكاريزما بل أوصلته إلى الحكم فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، ونرى فى الوطن العربى شخصية جمال عبدالناصر ذات الكاريزما حيث استطاع أن يبنى ويحافظ على شرعية نظامه من بعد انقلاب 1952، حتى بالرغم من هزيمته الثقيلة من قبل اسرائيل واحتلال شبه جزيرة سيناء إلا أنه استطاع أن يكمل فى السلطة ويحظى برضا وقبول الشعب.

أما العنصر الثالث العقلانية/القانونية تستمد السلطة شرعيتها من قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد أو على التعلق بشخص وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة، وهذا نجده فى الدول الديمقراطية والتى تعتمد على الدساتير والقوانين فى تداول السلطة والذى يضفى مشروعية سياسية لأى حزب يمتلك زمام السلطة ويكون الرضا الشعبى نابعا من قبوله للدستور والقوانين والتى يتم بناءا عليها إجراء الانتخابات.

ولكن مع العولمة والتطور السريع ظهرت أنواع أخرى من الشرعية التى من الممكن أن تعتمد عليها النظم السياسية فيوجد الشرعية الثورية والتى تعطى النظام الحاكم خصوصا بعد الثورات شرعية من قبل الشعب وظهر هذا خلال مرحلة الربيع العربى ففى مصر امتلك الحكم المجلس العسكرى وكان يحكم بشرعية الثورة وقام بإلغاء الدستور وإجراءات انتخابات واستفتاءات.

وأيضا من العوامل التى تأثر على الشرعية وذات ثقل مهم هو الاعتراف الدولى بالنظام الجديد حيث أن النظام العالمى الجديد لما بعد الحرب العالمية أصبح له أثرا كبيرا على شرعية الأنظمة الحاكمة وخصوصا الدول الكبيرة المهيمنة مثل أمريكا والاتحاد السوفيتى حيث أن هذه الدول لها تأثير على اختيار الأنظمة الحاكمة، ففى ايران والدول اللاتينية حيث عدم رضاء أمريكا عن النظم الحاكمة ودعمها لحركات انقلابية وتمرد جعلت أنظمة عديدة تسقط ويتحول الرضاء الشعبى عنها لسخط شعبى، وكذلك فى الدول العربية جميع الأنظمة الحاكمة تسعى إلى رضاء أمربكا حيث أن رضاءها ضمانة للحكم وخصوصا الحكم الاستبدادى مثل مصر ودول الخليج والأردن.

ويأتى عاملا اخر ذا أهمية وهو العامل الاقتصادى حيث أن سهولة التجارة بين الدول واعتماد الدول على بعضها فى العصر الحالى خصوصا فى المنتجات المؤثرة مثل الطاقة والتكنولوجيا والأسلحة، أدى ذلك إلى تأثر شرعية الأنظمة بذلك حيث أصبح من السهل افتعال أزمات اقتصادية ضد بعض الدول مما يضرب شرعية النظام الحاكم وازدياد السخط الشعبى تجاهه مما يضعف سلطته، وهذا سلاح تستخدمه الدول المهيمنة، حيث قامت أمريكا بفعل ذلك فى العراق وحاليا يحدث هذا فى الحرب القائمة بين روسيا واوكرانيا حيث تلعب روسيا بورقة الغاز الروسى تجاه دول أوروبا، وتلعب أمريكا بعقوبات اقتصادية تجاه روسيا حيث منعت شركات التكنولوجيا العمل داخل روسيا وكذلك الطيران وكذلك تصدير المنتجات لها مما أضعف الجبهة الروسية داخليا ومن الممكن أن تؤثر على النظام الحاكم لما لها من تأثير على الشعب مما يزيد من سخطه تجاه الحاكم.

نرى من خلال ما سبق أن مصادر الشرعية تختلف من زمن لاخر حيث تتداخل فيها عوامل كثيرة خصوصا مع ظهور أنماط جديدة من التكنولوجيا ووسائل الاتصالات حيث أنها أثرت بشكل كبير على وعى الشعوب ومدى إداركهم للحقيقة فالربيع العربى خير مثالا لذلك فمن خلال وسائل التواصل الاجتماعى خُلقت حركات ومجموعات أثرت فى حراك الشارع ونزعت الشرعية من أنظمة حاكمة لمدد طويلة، فلم يعد يعتمد الحاكم فقط على العناصر التلقيدية فأصبح لابد له من التعامل مع التكنولوجيا واستخدامها وأيضا خلال الانتخابات الامريكية والتى أتت بترامب رئيسا حيث ذكرت تقارير كثيرة مدى التلاعب الذى تم بأصوات الناخبين والتأثير عليهم لانتخاب ترامب وتدخل الدول الكبرى فى ذلك، هذا كله من الممكن أن يأثر على شرعية أى نظام ولذلك لابد لأى نظام حاكم أن يدرك تماما المصادر للشرعية وأن يتحلى بالمرونة للتعامل معها حتى يتسنى له أن يحافظ على شرعية نظامه.